

Kanunun Toplum, Din ve Siyaseti Temelli Etkileşimleri ve Bunların İslam Hukukunun Kanunlaştırılmasına Tesiri*

İslam Helal**

Öz

Hukuk, toplumun çeşitli unsurlarıyla hem etkileme hem de etkilenme şeklinde karşılıklı etkileşim içindedir. Nitekim hukuk, toplumun demografik yapısının niteliği ve çeşitli sosyal krizler gibi sosyal etkenlerle etkileşime girer. Benzer şekilde baskı gruplarının etkinliği ve siyasi partiler gibi farklı siyasal yapılar vasıtasıyla ortaya çıkan siyasal etkenlerle de etkileşim içindedir. Aynı zamanda hukuk, devletin dinle ilişkisi, dinî kurumların mahiyeti ve bu kurumların etkisi gibi dinî etkenlerle de etkileşim hâlinindedir.

Siyasal ve toplumsal olgu, fıkıh ve teşrî' alanına ilişkin çalışmalar üzerinde birtakım etkiler doğurmuştur. Mevcut durum göstermektedir ki, konuları akaid kapsamına giren hilâfet meselesi etrafında İslam mezhepleri arasındaki görüş ayrılıkları sebebiyle İslam hukukçuları hilâfet ve diğer kamu hukuku meselelerini çalışma hususunda pek istekli davranmamışlardır. Bu durumun bir başka açıklaması da, söz konusu uzak duruşun uzun dönemler boyunca İslam dünyasında hâkimiyet kuran istibdat rejimlerinin sorgulanmasından doğabilecek risklere maruz kalma endişesidir.

İslam hukukuna ait hükümlerin kanunlaştırılması, bu hükümlerin yazılı hâle getirilerek doğrudan hukuk uygulayıcı kurumlar tarafından tatbik edilebilecek bir yapıya kavuşturulması anlamına gelmektedir. Bu sebeple, hukukun siyasal, sosyal ve dinî etkenlerle olan etkileşimini incelemek; İslam şeriatından neşet eden, fakat toplumun gerçeklerinden kopuk olmayan bütüncül bir hukuk sistemi inşasına katkı sağlayacaktır. Bu doğrultuda, makalede iki farklı kanunlaştırma modeli ele alınmakta ve bu modeller üzerindeki çeşitli etkileşimlerin kanunlaştırma hareketi üzerindeki tesirleri analiz edilmektedir. Nihai hedef, İslam şeriatının kanunlaştırılmasında doğrudan etkili olan faktörleri belirleyerek, toplumu yönetebilecek ve çağdaş ihtiyaçlarını karşılayabilecek yeni bir kanunlaştırma sürecinin inşasında bu faktörlerden yararlanmaktır.

Anahtar Kelimeler: İslam hukuku, Din, Hukuk, Kanunlaştırma, Mecelle.

The Process of Codification and the Interactions of Islamic Law with Social, Political, and Religious Dynamics

Abstract

Law interacts with various elements of society in a reciprocal relationship of influence and impact. It engages with social factors such as the demographic composition of society and various social crises. It also interacts with political influences, including the effectiveness of pressure groups and the impact of political actors such as parties and other forms of political forces. Furthermore, it is shaped by religious influences, including the state's relationship with religion, the nature of religious institutions, and the extent of their influence.

* "20. Yüzyılda Mısır'da Kanunlaştırma Hareketleri ve Uygulama Problemleri" adlı doktora tezinden üretilmiştir.

** Dr., e-mail: imhelal@gmail.com, ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-1498-6176>.

Atıf/Citation: Helal, İslam. "Kanunun Toplum, Din ve Siyaseti Temelli Etkileşimleri ve Bunların İslam Hukukunun Kanunlaştırılmasına Tesiri". *BAİD* 21 (Haziran 2025), 79-95.

The political and social realities have left a noticeable imprint on jurisprudential and legislative studies. It is evident that jurists have shown little enthusiasm for studying the caliphate or other matters of public law, primarily due to the deep-seated divisions among Islamic sects regarding the caliphate, a topic that has traditionally fallen within the domain of theological inquiry. Another explanation suggests that this reluctance stemmed from the fear of confronting authoritarian regimes, which dominated the Islamic world for extended periods.

The codification of Islamic legal rulings entails transforming them into a written legal form that can be directly enforced by institutions of law enforcement. Therefore, examining the political, social, and religious interactions with law contributes to the development of a comprehensive legal system derived from Islamic shari'a and grounded in the social realities of the community. To this end, the article presents two models of codification, analyzing the impact of various interactions on the process of legal codification. The objective is to identify the direct factors influencing the success of Islamic legal codification, with the aim of utilizing these insights to develop a new codification capable of managing society and responding to its contemporary needs.

Keywords: Islamic Law, Codification, Religion, Law, Mecelle.

التفاعلات الاجتماعية والدينية والسياسية مع القانون وأثرها في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية

الملخص

يتفاعل القانون مع عدد من عناصر المجتمع تأثيرًا وتأثرًا، فهو يتفاعل مع المؤثرات الاجتماعية مثل طبيعة التركيبة الديموغرافية للمجتمع والأزمات الاجتماعية المختلفة، وكذلك يتفاعل مع المؤثرات السياسية مثل فعالية جماعات الضغط ومدى تأثير الجماعات السياسية مثل الأحزاب وغيرها من صور المؤثرات السياسية، كما يتفاعل مع المؤثرات الدينية مثل علاقة الدولة بالدين وطبيعة المؤسسات الدينية ومدى تأثيرها.

لقد أدى الواقع السياسي والاجتماعي إلى إحداث آثار في الدراسات الفقهية والتشريعية، فالواقع يثبت أن الفقهاء لم يتحمسوا لدراسة الخلافة ولا غيرها من مسائل القانون العام بسبب الخلافات بين الفرق الإسلامية حول الخلافة، التي دخلت مباحثها ضمن مباحث العقائد، كما أن هناك تفسير آخر مفاده أن هذا العزوف ناتج عن خشية التعرض لنظم الحكم الاستبدادية التي سادت العالم الإسلامي لعهود طويلة. إن تقنين أحكام الشريعة الإسلامية يعني تحويلها إلى قانون مكتوب قابل للتطبيق المباشر من مؤسسات إنفاذ القانون، لذا فإن دراسة التفاعلات السياسية والاجتماعية والدينية مع القانون تساعد على بناء منظومة قانونية متكاملة مستمدة من الشريعة الإسلامية وليست في معزل عن واقع المجتمع، وفي سبيل هذا يستعرض المقال نموذجين للتقنين مع بيان أثر التفاعلات المختلفة على حركة التقنين. وذلك بهدف تحديد طبيعة المؤثرات المباشرة في إنجاح عملية تقنين الشريعة الإسلامية للاستفادة بها في انتاج تقنين جديد ينجح في إدارة المجتمع وتلبية متطلباته المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الشريعة الإسلامية، الدين، القانون، تقنين، المجلة

تمهيد

يمكن تعريف التقنين وفق مفهومه العام بأنه: "تجميع الأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقي علمي على هيئة مواد متتابعة"¹، وفي هذا الإطار يمكن تعريف تقنين الشريعة الإسلامية بأنه: "جمع أحكام المسائل في كل باب وصياغتها في عبارة سهلة في مواد متتابعة بحيث يقتصر في حكم كل مسألة على رأي

¹ طارق البشري، الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي (القاهرة: دار الشروق، 1996)، 15.

واحد يختاره المشرع من بين الآراء المتعددة في المسألة لكي يجري القضاء على هذا الرأي المختار في جميع المحاكم وبين سائر المتقاضين".²

تحتل القواعد القانونية (التقنين) مكانة أساسية في النظام القانوني للدولة، وذلك لاعتبارات متعددة: حيث تعبر القوانين المكتوبة عن فلسفة الدولة التي تتبناها، حيث إن الاستمداد وطريقة الصياغة ولغتها وآليات الإقرار والتعديل كلها تعد دلالة على فلسفة الدولة وتوجهها وتصوراتها عن الدين والأخلاق والمجتمع والسياسة. وتسعى الدول لتنظيم سلوك الأفراد من خلال القوانين، وعلى الرغم من إغراء الانسياق وراء الرغبة في تنظيم كافة نواحي الحياة عبر القانون، ولأن الناس يضيقون بالقوانين الكثيرة، كما أن كثرة التشريعات تنتقص من هيبة القانون على المدى البعيد، لهذا يعمل المشرعون على صياغة فلسفة الدولة وتوجهاتها في نطاق لغوي موجز وعبارات محكمة.³

كما يعتبر التقنين المحور الأساسي الذي تم إنشاء النظام القانوني لخدمته إنشاءً وتطبيقاً وتنفيذاً، والقوانين مثلها مثل كافة الترتيبات الرسمية تتكلف الكثير، لأن الدولة تلزم بالإنفاق على تطبيقها وإيجاد سبل تنفيذها، وإذا سمحت الدولة بتحويل القوانين إلى نصوص غير معمول بها فإنها بذلك تقوض احترام القانون وتهدم فكرة الدولة بصورة عامة، ولذلك فإن تكلفة فرض ما يتطلبه القانون وما يحظره من أبرز أولويات السلطة الحاكمة.⁴

يعد التقنين كذلك صورة من صور التطور القانوني، حيث اهتمت المجتمعات إلى تدوين قوانينها ونشرها في صورة مدونات قانونية يصدرها المشرع بعد ما اشدت ساعد الدولة، فصار التشريع مصدرًا للقانون.⁵ كما يعتبر التقنين وسيلة التحكم الأساسية في بقية أركان النظام القانوني، حيث تسن تشريعات تنظم عمل الجهات التشريعية والقضائية والتنفيذية. والنصوص القانونية كذلك. كذلك يمكن اعتبار القانون أداة لقياس التبعية حيث تحرص الدول الاستعمارية على إبقاء الدول التي سبق احتلالها تابعة لها، وبقدر تحرر الدولة من قيود المستعمر يتحرر نظامها القانوني وينعكس ذلك على صياغة القوانين.

من المهم كذلك الإشارة إلى أن التدوين ليس مرحلة مستقلة من مراحل نشأة القانون، فالتدوين صورة من صور التطور الحضاري ونتج عنه تغييرات اجتماعية وقانونية متعددة إلا أنه لم يطرأ جديد غير في طبيعة وخصائص القاعدة القانونية باستثناء اشتداد ساعد الدولة وازدياد أهمية التشريع كمصدر للقانون فيها.⁶

ونظرًا لأهميته الحضارية البالغة فلم يكن تدوين القانون ظاهرة مقصورة على شعب دون آخر، بل كان ظاهرة عامة في الشرق والغرب على حد السواء، بمجرد أن اهتمت الشعوب إلى الكتابة بعد أن وصلت إلى درجة معينة من الثقافة والحضارة، وبعض الشعوب وصلت إلى هذه الدرجة من الحضارة في الوقت الذي استقر فيها قانونها في صورة تقاليد دينية مثل اليهود والهنود وبعضها الآخر وصل إليها بعد أن ظهر قانونها في صورة تقاليد عرفية مثل أثينا وبابل وآشور⁷، وبعض الشعوب دونت قانونها وأصدرته في صورة تشريع، كما حدث في روما وبلاد الإغريق وبابل ومصر، وهذه هي المدونات الرسمية codes،

² عبد الودود السريتي، تاريخ الفقه الإسلامي ونظرياته العامة (بيروت: دار النهضة العربية، 1993)، 147.

³ توني أونوريه، آراء في القانون، ترجمة مصطفى رياض (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1998)، 12.

⁴ أونوريه، آراء في القانون، 12.

⁵ صوفي أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007)، 24.

⁶ أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 118.

⁷ أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 119.

وبعضها الآخر دونته في سجلات من وضع الأفراد المهتمين بالقانون ولم يصدر به تشريع من السلطة الحاكمة فأخذ صورة السجلات العرفية coutumiers، كما حدث بالنسبة للآشوريين والحيثيين، ومع ذلك جرت عادة الباحثين على إطلاق تعبير المدونة على هذه السجلات، وتمييزًا لها عن المدونات الرسمية سميت بالمدونات العرفية، حرصًا على عدم الخلط بين التدوين والتشريع.⁸

تهدف هذه المقالة إلى تقديم طرح يتناول واحدًا من أبرز الجوانب الحيوية في مسار تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وهو البعد التفاعلي بين القانون والعوامل الاجتماعية والدينية والسياسية، وهو ما يكمل العمل البحثي الذي تم إنجازه في العديد من الدراسات التي انصب اهتمامها على الجوانب الفقهية أو القانونية المجردة دون التوقف عند ديناميكيات الواقع وتأثيراته المتبادلة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم قراءة شاملة تتجاوز النظرة الأحادية للنصوص الشرعية، لتكشف عن الكيفية التي تسهم بها البيئة الاجتماعية والسياسية والدينية في صياغة آليات التقنين وفي توجيه اختيارات الفقهاء والمشرعين. هذا الطرح يفتح أفقًا لفهم أكثر عمقًا لسيرورة التشريع الإسلامي في العصر الحديث، ويبرز دور السياقات المختلفة في تشكيل القوانين المستمدة من الشريعة.

وعلى صعيد الإسهام في البحث العلمي، فإن المقالة تهدف إلى تقديم إضافة نوعية إلى الأدبيات المعاصرة من خلال معالجتها لمسألة التفاعل بين البنى الاجتماعية والسياسية والدينية والقانونية بمنهجية تحليلية تتقاطع مع علم الاجتماع القانوني ودراسات الفقه الإسلامي. وهي بذلك تسهم في سد فجوة معرفية قائمة في بحوث تقنين الشريعة التي كثيرًا ما اقتصر على التحليل النصي أو التاريخي دون ربط كافٍ بالواقع السياسي والاجتماعي. ومن خلال هذا الطرح، تُمكن الدراسة الباحثين وواضعي السياسات وصنّاع القرار من إدراك أن عملية التقنين ليست مجرد نقل حرفي للأحكام الفقهية، بل هي نتاج حوار معقد بين النص والواقع، ما يعزز فرص بناء منظومات قانونية شرعية أكثر توافقًا مع حاجات المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

1 التفاعلات الاجتماعية

1.1 الترابط بين المجتمع والقانون

من المؤكد وجود تلك الرابطة بين وجود المجتمع البشري وبين ظهور القانون، فقد كانت الحاجة ماسة منذ بدء الخليقة لوجود نوااميس للضبط الاجتماعي، ترمي إلى استقرار النظام وتحقيق الأمن والتوفيق بين الرغبات والمصالح المتعارضة بين الأفراد وتنظيم العلاقات التي غالبًا ما تكون مصحوبة بالمنافسة والمنازعات والاعتداءات، ونوااميس الضبط الاجتماعي متعددة كالأخلاق والدين والتربية والقانون، ويعتبر القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي نظرًا لشموله وتغطيته كافة جوانب المجتمع، هذا بالإضافة إلى صفته الملزمة المنبثقة عن تنظيمه والاعتقاد الجماعي بوجود تطبيقه، وقيام سلطة الدولة على ضمان تنفيذه واحترامه.⁹

لقد بدأ الإنسان بتدوين القوانين في أزمنة موعلة في القدم، فهناك قانون (تحت) الذي أصدره الملك مينا الفرعوني 4200 ق.م.¹⁰، كما عثر الباحثون على ثلاث رُقم (ألواح) طينية مكتوبة في العصر الآشوري

⁸ أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 119.

⁹ محمد منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، 42.

¹⁰ علي جعفر، تاريخ القوانين (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، 29.

القديم 2000 - 1350 ق.م مدون عليها بعض القواعد القانونية¹¹، وهناك قانون حمورابي، والألواح الاثنا عشر، وغير ذلك من الجهود القانونية التي ارتبطت بتطور المجتمعات المتناثرة إلى دولة موحدة، وارتبطت بتغير مصدر الحق من القوة إلى القانون، وانتقال سلطة التنفيذ لتصبح في يد الدولة حصراً، بعد أن كانت في يد الأقوى والأكثر نفوذاً في المجتمعات المتخلفة حضارياً¹².

1.2 التفاعل الجغرافي-الاقتصادي

يتفاعل العامل الجغرافي كذلك مع طبيعة النظام القانوني، فالدول المجاورة للبحار تعيش في ظل نظم لا توجد عند الشعوب التي لا تتصل أرضها بالبحار، فحرية الملاحة وتقدم التجارة البحرية يؤثر في قانون الدول. كذلك أنظمة الأمم الزراعية تختلف عن أنظمة الأمم التجارية أو الرعوية¹³. يتفاعل العامل الاقتصادي مع القانون، حيث يختص الاقتصاد ببحث المشكلات الإنسانية المتعددة بمرور محدود، بينما يهتم القانون بوضع القواعد التي تنظم العلاقات في المجتمع¹⁴، فالوقائع الاقتصادية قد تسبق القانون في وقوعها فتسهم في تطور النظام القانوني، وقد يسبق القانون الوقائع الاقتصادية فيؤثر فيها ويضعها في الإطار الذي يتوافق معه¹⁵.

1.3 التفاعل المتبادل بين الثقافة والقانون

يرتبط القانون كذلك بالعرف والثقافة المجتمعية، فعلى مر العصور تطورت الأنظمة القانونية وتنوعت، حيث برزت أنظمة قانونية مستمدة من التشريعات السماوية، وهناك أنظمة قانونية وضعها البشر بأنفسهم، والملاحظ أنه على قدر تطور الحضارة يوجد تطور في النظام القانوني فيها، سواء في الإطار النظري الاجتهادي الذي يعني بالتصورات والأفكار التي يتم تحويلها لاحقاً على أيدي الساسة إلى قوانين واجبة النفاذ، أو على الصعيد التطبيقي وهو تحويل تلك القواعد إلى قرارات يتم الحكم بها عن طريق القضاة ويتم تنفيذها عن طريق السلطة التنفيذية، ولهذا يقول أونوريه: "إن القوانين بعكس الجينات تحدد ثقافتنا"¹⁶.

يصوغ المجتمع بصورة ذاتية نوعاً من القواعد العرفية والعادات التي تختلف عن القوانين في نوع الجزاء المترتب عليها، حيث يقتصر الجزاء في مخالفة القواعد العرفية والعادات على الجزاء المعنوي دون جزاء مادي توقعه الدولة، وتعد الأعراف أحد مصادر القانون، حيث يمكن أن تتحول إلى قاعدة قانونية بعد ثباتها ورسوخها لفترة من الزمان واعتماد جهة التشريع لها¹⁷.

يقوم القانون بأدوار وقائية وعلاجية من أجل حماية القواعد التي اصطلح مجتمعاً على تحويلها إلى قوانين واجبة النفاذ بقوة الدولة، فالدور العلاجي يتمثل في توقيع العقاب على من يخالف القانون على نحو يؤدي إلى إزالة المخالفة أو إلزام المخطئ بالتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه، أما الدور الوقائي فيتمثل في زجر الأفراد وحملهم على احترام القانون خوفاً من توقيع الجزاء عليهم عند مخالفته، فالقانون يشارك في صناعة الأعراف عبر تحديد السلوكيات المقبولة والمرفوضة مجتمعياً¹⁸.

11 صاحب عبيد الفتلاوي، تاريخ القانون (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998)، 67.

12 أونوريه، آراء في القانون، 23.

13 أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 160.

14 أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 182-183.

15 أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 184.

16 أونوريه، آراء في القانون، 20.

17 منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية، 34-35.

18 منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية، 25-26.

وعلى الرغم من أن التشريع يعتبر عاملاً مهماً في التثقيف إلا أن مجرد إصدار القانون لا يمكن أن يغير الأيدلوجية تغييراً جوهرياً بين عشية وضحاها، أو أن يقدم عصا سحرية تستطيع تغيير المجتمع بصورة كاملة، فالمجتمع كذلك يمارس ضغوطاً بإمكانها التأثير في القوانين.¹⁹

1.4 الالتزام القانوني حالة مجتمعية

وحقيقة الالتزام بالقانون أنه التزام أدبي بالأساس، يشعر من خلاله الملتزم أنه أمام واجب أدبي للخضوع لأوامر السيد أو الشرطي أو القاضي حسب مقتضى الحال، إن هذا الشعور بالالتزام تجاه القانون هو ما يدفع الإنسان إلى إطاعة القانون حتى وإن كان مؤمناً بخلاف أحكامه.²⁰

وفي هذا المعنى يقول شيخ الأزهر محمود شلتوت في خطاب له بعنوان (عيد الدستور): "إن الدساتير المكتوبة هي مجرد حروف مكتوبة بالحبر، لا تقوم بعملها في حفظ الأمم وتنميتها إلا من خلال الشعور الداخلي لدى الشعب بأهمية احترام الدساتير، واحترام الدساتير ليس بإقامة الاحتفالات الرسمية بل بالتضامن الاجتماعي الدافع إلى العمل بأحكامها، وذلك على مستوى الفرد والأسرة والهيئة الحاكمة، وأن ثقة الأمة تزيد في دستورها عندما ترى تحول توجهاتها إلى منجزات عملية في الدفاع والاقتصاد والتعليم".²¹

لقد طور علم الاجتماع القانوني مفهوم السريان الاجتماعي للقانون، فقاعدة ما تسري اجتماعياً عندما تتبع أو عندما يعاقب على عدم اتباعها، وهي مسألة متفاوتة الدرجات فالقاعدة التي تتبع بنسبة ثمانين بالمائة من حالاتها ويعاقب على خمسة وتسعين بالمائة من حالات عدم اتباعها تعتبر على درجة كبيرة من التأثير الاجتماعي، وبالمقابل فإن القاعدة القانونية التي تتبع بنسبة خمسة بالمائة فقط من حالاتها ويعاقب على ثلاث بالمائة من حالات عدم اتباعها تعتبر قاعدة ضعيفة جداً في تأثيرها الاجتماعي.²²

1.5 القانون أداة لهندسة المجتمع

لقد وضع الفيلسوف الألماني هيغل Hegel أساساً فلسفياً لنظرية مفادها أن المجتمع يعتبر كياناً مختلفاً عن الأفراد وليس مجرد مجموع الأفراد كما تصوره روسو Rousseau، وهو ما مهد لاحقاً لظهور آراء مفادها أن القانون نفسه ليس مجرد صياغة قانونية وإنما هو تعبير حدسي لأوامر العرق أو الأمة نفسها، ويقوم الزعيم الملهم الذي يمثل إدراكه ذروة الحق والقانون والأخلاق²³، بينما يرى روسكو باوند Roscoe pound أن العملية القانونية تعتبر شكلاً من أشكال الهندسة الاجتماعية²⁴، حيث يتم ضبط المجتمع عبر إعادة تأهيل أفكار وتصورات الأفراد حول السلوكيات عبر القانون الذي يمكنه "نمذجة" سلوكيات معينة تعبر عما يجب فعله وما ينبغي تجنبه، وكذلك وضع تصور للمواطن المثالي ليكون معياراً يستخدمه الأفراد في المجتمع.

فالقانون إذن هو نتاج المجتمع ومرآة صادقة لحضارته وتصورات من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر القانون أحد أدوات هندسة المجتمع وقيادته وتنظيمه، وتتمتع الشبكات الاجتماعية المتنوعة بنفوذ كبير في صياغة القوانين، وذلك عبر جماعات الضغط وجمعيات المصالح المختلفة، كما تؤثر النخب

19 دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص (الكويت: عالم المعرفة، 1981)، 307.

20 لويد، فكرة القانون، 49.

21 شلتوت، من توجيهات الإسلام، 516-517.

22 ألكسي، فلسفة القانون مفهوم القانون وسريانه، 135-136.

23 لويد، فكرة القانون، 185-186.

24 لويد، فكرة القانون، 192.

الحاكمة في صياغة القوانين بما يخدم توجهها السياسي وتصورها الديني، وهو ما يشكل علاقة متشابكة ينبغي أن يلم الباحث بها أثناء دراسته للقانون بصورة تحليلية.²⁵ ونظرًا لأهمية دراسة الأنظمة القانونية باعتبارها منتجًا حضاريًا بديعًا فهناك تخصص في مجال الدراسات القانونية يعني بدراسة تاريخ القانون، وفيه يحلل الباحثون النتاج القانوني لكل حضارة وصولًا إلى الأنظمة القانونية المتعارف عليها في العصر الحديث، وكذلك انضوى علماء علم الاجتماع لتحليل الاختلافات في القانون كدالٍ على الاختلافات الجوهرية بين الحضارات ومختلف الآراء والنظريات السائدة.²⁶

2 التفاعلات السياسية

يعتبر النظام القانوني أحد أبرز مقومات سيادة الدولة، حيث تنص غالب دساتير الدول على مصادر التشريع الرئيسية، وتفرد فصولًا تتناول السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية باعتبار أن مجموعها هو مكون سلطة الدولة، وبدون نظام قانوني خاص تعتبر الدولة منقوصة السيادة، وتوضح هذه التفاعلات مقولة: "القانون يصنع السياسة والسياسة تصنع القانون".²⁷

2.1 الدولة والقانون

ثمة تأثير تقليدي لتفاعل القانون مع الدولة حيث يدافع أنصار نظرية القانون الخالص عن أطروحة تطابق القانون والدولة، حيث إن القانون يعرّف الدولة ويكوّنّها، فالدولة تقدم نفسها باعتبارها شخصًا قانونيًا خالصًا²⁸، وبهذا يمكن تصور الدولة كمنتجة للقانون ونتاج له في آن واحد.²⁹ إنه لمن الصعوبة بمكان فصل القانون عن السياسة، إذ إن الاتجاهات السياسية التي تسود في المجتمع لها أثرها في بناء وتطوير القانون، فقد عرف عن المدرسة الفرنسية ربطها بين القانون والسياسة، بل كانت إلى عهد قريب تجعل من دراسة القانون الدستوري ركنًا أساسيًا في الدراسة السياسية، وذلك باعتباره القانون الذي يحدد نظام الحكم في الدولة.³⁰ وغالبًا ما يحكم القانون جوهر العمل السياسي، وخطواته عند كل مستوى، وهو الذي يحدد الإجراءات الواجب اتخاذها في مختلف المواقف والأحداث الداخلية والخارجية، والقواعد القانونية هي التي تتكفل بإدارة الدولة والمجتمع، وبيان طبيعة النظام السياسي وأسلوب وحقوق الأفراد السياسية وواجباتهم في هذا الميدان وتوزيع السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وطبيعة العلاقة بينها.³¹ وكذلك فإن آليات التشريع كلما ارتفع مستواها تقترب من المستوى السياسي إلى حد الامتزاج في أعلى مستوى للقواعد القانونية وهو الدستور الذي يعد منتجًا سياسيًا يعمل الساسة على إنتاجه ويخضع - غالبًا - لآليات إقرار شعبية لاستمداً شرعيته، وذلك بقدر ما هو منتج قانوني أصيل حيث يعد قمة الهرم في النظام القانوني.

²⁵ منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية، 43.

²⁶ عزة حسين، سياسات تقنين الشريعة الإسلامية - النخب المحلية والسلطة الاستعمارية وتشكل الدولة المسلمة، ترجمة باسل وطيفة (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019)، 341.

²⁷ حسين، سياسات تقنين الشريعة الإسلامية - النخب المحلية والسلطة الاستعمارية وتشكل الدولة المسلمة، 34.

²⁸ بليغ نابلي، الدولة قانون وسياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2021)، 75.

²⁹ نابلي، الدولة قانون وسياسة، 99.

³⁰ بطرس غالي - محمود عيسى، المدخل في علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1989)، 11.

³¹ محمد ربيع، منهج البحث في العلوم السياسية (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987)، 188.

وهذا التداخل بين القانون والسياسة له جذور متعددة، من أبرزها فكرة السيادة التي يعد النظام القانوني أحد أبرز مقوماتها.

2.2 تفاعل الدولة والقانون في سياق إسلامي

يلاحظ أنه يوجد بين التشريع والسياسة صراع وتنازع من زمان قديم، يرى الإسلام أنه لا بد للأمة من حكومة تقوم على مصلحة الشعب ودرء المفسد عنه ورد اعتداء القوي على الضعيف، لكن هذه الحكومة قد يكون الفساد منه، فتصبح عبئاً ثقيلاً على الشعب، وتكون أشد عليه من كل شيء عداها، وأراد الإسلام الاحتياط لذلك فعمد إلى قانون شرعه بين فيه ما يجب على الرعاة وما يجب لهم، وما يجب على الرعية وما يجب لها، وكفل هذا القانون أن يعيش الجميع في ظله في خير لا يشقى فيه حاكم بمحكوم ولا محكوم بحاكم.³²

وجعل الإسلام القائمين على هذه القوانين العلماء المجتهدين الذين يستنبطون الأحكام ويضعون القواعد، ويقيسون مالم يذكر في الشرع على ما ذكر، وما لم يبين على ما بين فيه، وجرى العمل في عصور الإسلام على أن يكون التشريع بعيداً في السياسة غير خاضع لها، لا يحاول رجال السياسة أو لا يظهرون أنهم يحاولون أن يسيطروا على التشريع ورجاله وبأي رجال التشريع أن يسيطر عليهم رجال السياسة.³³ كان أبو حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي يستنبطون الأحكام والقوانين من الكتاب والسنة والإجماع والقياس بعيدين عن السلطة التنفيذية لا تسيطر عليهم ولا يقبلون منها سيطرة ولا سلطاناً، وكانوا يستنبطون من الأحكام والقوانين ما هو في مصلحة السياسة حيناً وما ليس في مصلحتها حيناً آخر، وما كان هذا ولا ذاك مقصداً لهم، وإنما كان يأتي عن المصادفة والاتفاق، حسبما تقتضيه طبيعة البحث، فلقد أعطى الإسلام العلماء سلطة التشريع ﴿يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾ [النساء: 59]، وفي فصل السلطة السياسية عن سلطة التشريع مصلحة عظيمة، فالأحكام الشرعية هي القانون الذي حدد مصلحة الحاكم والمحكوم، وهي الأوامر واجبة النفاذ على الجميع دون استثناء، ويجب أن يكون القائمون عليها بعيدين عن التأثير بالسلطة السياسية لئلا يميلوا معها فيحاربوا الحكام في استنباط الأحكام وتقرير القواعد القانونية.³⁴

وكانت السياسة تحاول أن تبسط سلطانها على التشريع في بعض المسائل، فكان الفقهاء يقاومون هذا المسلك، مستخدمين التحايل أحياناً وأحياناً أخرى يجنحون إلى المقاومة فينالهم عواقب الصراع مع الجهات السياسية.³⁵

فمن استخدام الحيلة في التعامل مع الساسة ما روي أن الخليفة العباسي المنصور دعا أبا حنيفة، فلما كان عنده قال الربيع -حاجب المنصور- وكان يعادي أبا حنيفة: يا أمير المؤمنين، هذا أبو حنيفة يخالف جدك، كان جدك عبد الله بن عباس يقول: إذا حلف على اليمين ثم استثنى بعد ذلك بيوم أو يومين جاز الاستثناء، وقال أبو حنيفة: لا يجوز الاستثناء إلا متصلاً باليمين. فقال أبو حنيفة: يا أمير المؤمنين إن الربيع يزعم أنه ليس في رقاب جدك لكبيعة، قال: وكيف؟! قال: يحلفون لك ثم يرجعون إلى منازلهم فيستثنون، فتبطل أيمانهم. فضحك المنصور وقال: يا ربيع لا تعرض لأبي حنيفة. فلما خرجا قال الربيع:

³² محمد عرفة، من حصاد الفكر والثقافة (أبو ظبي: دار الحكماء للنشر، 2020)، 283.

³³ عرفة، من حصاد الفكر والثقافة، 283-284.

³⁴ عرفة، من حصاد الفكر والثقافة، 284-285.

³⁵ عرفة، من حصاد الفكر والثقافة، 285.

أردت أن تشييط بدمي؟! قال: لا ولكنك أردت أن تشييط بدمي فخلصتك وخلصت نفسي³⁶، فلقد أراد الربيع أن يحكم الخليفة في رأي تشريعي استنبطه أبو حنيفة، فتخلص أبو حنيفة بحيلة لطيفة من الموقف ولم ينفذ لهم ما أرادوا.³⁷

ومن نماذج المقاومة المباشرة ما حدث مع مالك بن أنس في العصر العباسي، حيث ضربه بالسياط والى المدينة جعفر بن سليمان ومده للضرب حتى انخلع كتفاه، وكان مالك يبحث بحثاً علمياً فيمن يتم إكراهه على فعل شيء فيفعله، أياكون مؤاخذاً بهذا الفعل أم لا يكون مؤاخذاً به؟ وهذه مسألة يبحث فيها رجال التشريع وتقع في صميم اختصاصهم، ولقد أدى بحث مالك إلى أن بعض أفعال المكروه كأيامانه وطلاقه لا يؤخذ بها، ثم إن البيعة تقع بإكراهه، ويقسم أهل الحل والعقد على أن يكون رجل ما خليفة عليهم، فهذه أيضاً من أيمان المكروه الذي لا تلمز ولا يؤخذ بها صاحبها، وهو رأي تشريعي ينقض النظام السياسي القائم على الجبر لا الشورى وحرية الاختيار³⁸، كذلك قاوم الشافعي الاستبداد بقوله: إن الحلف بطلاق امرأة لم يزوجها لا تأثير له³⁹، وفي ذات السياق يأتي موقف داود الظاهري وقوله أن اليمين بغير الله لا قيمة لها ولا تأثير.⁴⁰

2.3 أثر تفاعل السياسة والقانون على البحث الفقهي

لقد أدى الواقع السياسي إلى إحداث آثار في الدراسات الفقهية والتشريعية، فالواقع يثبت أن الفقهاء لم يتحمسوا لدراسة الخلافة ولا غيرها من مسائل القانون العام بسبب الخلافات بين الفرق الإسلامية حول الخلافة، التي دخلت مباحثها ضمن مباحث العقائد⁴¹، كما أن هناك تفسير آخر مفاده أن هذا العزوف ناتج عن خشية التعرض لنظم الحكم الاستبدادية التي سادت العالم الإسلامي منذ عهد الأمويين.⁴²

يرى السنهوري أن الخلافة أو نظام الحكومة تأتي في نطاق علم الفروع على الرغم من أن الفقهاء يعتبرونها من مباحث علم الكلام⁴³، ولعل في إدخال هذه المسألة الحساسة ضمن مباحث علم الكلام لا يرجع فقط إلى الخلافات السياسية/العقدية التي شاعت في مرحلة مبكرة من التاريخ الإسلامي بقدر ما تضمن إسباغاً للقدسية على البحث في هذه المسألة مما يعقد الاجتهاد الفقهي فيها ويضيف له أبعاداً تجعله أكثر انضباطاً بالإطار الذي وضعته السلطات الحاكمة في هذا العصر.

لقد سعت السلطة السياسية على مر العصور على ترسيخ وجودها عبر إسباغ صفة الشرعية الدينية على وجودها، وهو ما كان له أثر كبير في الدراسات الفقهية خاصة في مسائل البيعة والإمامة وغيرها من المسائل المتصلة بالسياسة.⁴⁴

كما حاولت السلطات السياسية على مر التاريخ استخدام الضغط المجتمعي لترسيخ شرعيته السياسية في سياق قانوني، فعلى سبيل المثال يأتي تقليد (البيعة) في التاريخ السياسي الإسلامي، والذي يعني عهد

36 محمد الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي (القاهرة: هيئة كبار العلماء، 2020)، 29.

37 عرفة، من حصاد الفكر والثقافة، 285.

38 عرفة، من حصاد الفكر والثقافة، 286.

39 الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي، 60.

40 الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي، 60.

41 السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، 63.

42 السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، 63.

43 السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، 59.

44 الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي، 59.

يأخذه (الحاكم) من الشعب بالولاء له أو لوليّ عهده. ومن نماذج العهود التي أخذت في القرن الثاني الهجري: "فإن أنتم بدلتهم من ذلك شيئاً أو غيرتم أو نكثتم أو خالفتم ما أمركم أمير المؤمنين واشترط عليكم في كتابه هذا فبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله محمد وذمة المؤمنين والمسلمين، وكل مال هو اليوم لكل رجل منكم أو يستفيده إلى خمسين سنة فهو صدقة على المساكين، وعلى كل رجل منكم المشي إلى بيت الله الحرام الذي بمكة خمسين حجة، نذراً واجباً لا يقبل الله منه إلا الوفاء بذلك، وكل مملوك لأحد منكم أو يملكه فيما يستقبل إلى خمسين سنة حر، وكل امرأة فهي طالق ثلاثة البتة طلاق الحرج لا مثنوية فيه" وهي صورة فجّة في توظيف الوازع الديني لخدمة مشروع سياسي.⁴⁵ وهكذا وبصورة عامة فإن القوانين المدونة يمكن أن تستغل للدعاية للحكام وترسيخ سلطتهم السياسية، كما يمكن أن تستخدم كمقدمة للإصلاح.⁴⁶

3 التفاعلات الدينية

3.1 الدين والقانون مساحات التشابه وساحات الاختلاف

هناك مساحات كبيرة مشتركة بين الدين والقانون، تجعل من الصعوبة بمكان التفرقة بينهما في بعض القضايا إذ يشتركان في عدة مسائل جوهرية: فكل منهما يخاطب الإنسان، وكل منهما يسعى إلى تنظيم سلوكه. كما يشترك الدين مع القانون أيضاً في طرق مخاطبة الإنسان، فكلاهما يكلفه باتباع سلوك معين، وذلك بإقرار ماله من حقوق وما عليه من واجبات (الأمر والنهي). وتكون هذه القواعد أو الأحكام القانونية أو الدينية عامة، فتخاطب كافة الناس- أي تخاطبهم بصفاتهم لا بذواتهم-. وهي كذلك مجردة، بمعنى أن الأحكام المقررة لا تأخذ في الحسبان الاعتبارات الذاتية أو الشخصية التي تتصل بإنسان دون غيره. وتكون ملزمة ومقتربة بجزء.⁴⁷

تفترق القواعد الدينية عن قواعد القانون الوضعي في أن الدين أوسع نطاقاً منها، حيث يهتم الدين بالمثاليات والمعتقدات بينما يهتم القانون بتنظيم السلوك اللازم لحفظ الجماعة ضمن غاية نفعية، كذلك يهتم القانون بالسلوك الخارجي فقط ولا يولي النية اهتماماً إلا في حال تأثيرها على اعتبار السلوك الخارجي، وأخيراً يكون الجزاء على مخالفة القانون في صورة مادية بينما يكون جزاء مخالفة القاعدة الدينية في الدنيا والآخرة.⁴⁸

ينبغي ملاحظة أن الفروق بين الدين والقانون تكون واضحة إذا ظلت قواعد الدين بعيدة عن التطبيق، أما إذا تبنّاها المشرع وطبق أحكامها من خلال صياغتها في صورة قوانين فإنها تكتسب صفة القاعدة القانونية وتصبح لها نفس خصائصها.⁴⁹

دور الدين في نشأة القانون وتطوره

ينبع ارتباط الدين بالقانون إلى وقت مبكر حيث إن سلطة الحكم الإلهي تجعل الكون يعمل ككل اجتماعي، ولكن المجتمع لن يصل إلى تحقيق دور الدولة دون وجود عنصر القوة والإلزام الذي يضمن

45 محمد الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي (القاهرة: هيئة كبار العلماء، 2020)، 59.

46 أونوريه، آراء في القانون، 24.

47 علي منصور، المدخل للعلوم القانونية والفقه الإسلامي (بيروت: دار الفتاح، 1971)، 4؛ علي قاسم، مبادئ القانون (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2010)، 10.

48 منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية، 39.

49 منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية، 39-40.

الإذعان للأمر الإلهي، فالقانون يقوم بدور تنفيذي للإرادة الإلهية عبر توفير سلطة الإلزام للأحكام الدينية.⁵⁰

لم يقف دور الدين عند حد مساهمته في نشأة القانون بل نجده يقوم بدور هام في تطور القانون بعد تدوينه أو ثباته في صورة تقاليد عرفية راسخة في أذهان الناس. فالقانون الذي كان يسود العرب قبل الإسلام تأثر إلى حد كبير بظهور الإسلام، والشعب الروماني عدل بعض نظمه القانونية واستحدث نظمًا جديدة تحت تأثير المسيحية. وما زالت هاتان الديانتان تلعبان دورًا كبيرًا في تطور القانون في العصر الحديث.⁵¹

والواقع التطبيقي يكشف أن الدين هو العامل الأول في تحديد مضمون جانب كبير من القوانين التي وإن لم تفصح بشكل مباشر عن تأثير الدين فيها إلا أن آثار القواعد الدينية والأخلاقية واضحة في أحكام هذه القوانين سواء في البلاد الإسلامية أو الغربية.⁵²

3.2 الدين مصدرًا للمشروعية القانونية
لا يمكن بحال من الأحوال فصل النظر إلى القانون دون اعتبار الدين، فالدين هو المصدر الأول للمشروعية، وعلى مر التاريخ كان القادة السياسيون والحكام يحكمون باسم الإله أو وفق سلطة مستمدة من الدين ولو ظاهريًا، وكانت القوانين كذلك تخرج انعكاسًا لذلك.⁵³
يقوم الدين بدور المصدر الذي تستمد منه القوانين مشروعيتها وقابليتها للتنفيذ، فالسلطة بمعناها الأوسع وبمعناها القانوني خاصة تستند إلى إيمان حازم بشرعيتها وبدون هذه الشرعية لا يكتب للقوانين البقاء.⁵⁴

لقد حملت الفلسفة الإنسانية الجديدة التي ظهرت في إيطاليا في القرن الخامس عشر الميلادي بذورًا مهمة لتاريخ الفكر القانوني، حيث ظهرت معالجة علمية جديدة للقانون بعيدًا عن اللاهوت الذي تمسكت به الكنيسة، وظل البحث في مجال القانون الطبيعي مستمرًا حتى القرن الثامن عشر الميلادي⁵⁵، وبناء على ذلك ظهرت فكرة القانون الطبيعي لدى لوك Locke وروسو Rousseau التي تعمل على نقل السلطة من يد الكنيسة إلى يد الشعب، وتقيدًا للحكام الذين كانوا يتمتعون بسلطات مطلقة باسم الدين⁵⁶، وتعتبر فكرة القانون الوضعي لدى كونت Conte حلًا للإشكاليات الناشئة عن نظرية القانون الوضعي، وعلى هذه الأفكار بنيت المنظومات القانونية الحديثة.⁵⁷

تقوم فكرة القانون الطبيعي على أفكار تلزم القانون بتحقيق ما هو عادل وما هو حق وما هو أخلاقي وهو ما يسبب مشكلة تفاوت المعيار⁵⁸، بينما تقوم فكرة القانون الوضعي على افتراض فصل القانون عن قضايا الأخلاق بحيث تعتبر القاعدة القانونية شرعية بغض النظر عن كونها عادلة أو غير عادلة⁵⁹، ولقد تجاوزت الشريعة الإسلامية هذا الجدل عبر إيجاد حالة من التوازن بين القواعد الأخلاقية والدينية التي

50 لويدي، فكرة القانون، 26.

51 أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، 161.

52 منصور، المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية، 54.

53 لويدي، فكرة القانون، 17.

54 لويدي، فكرة القانون، 31.

55 لويدي، فكرة القانون، 76.

56 لويدي، فكرة القانون، 78-79.

57 لويدي، فكرة القانون، 99.

58 لويدي، فكرة القانون، 45-48.

59 لويدي، فكرة القانون، 94.

تتعلق بالحالة الفردية للإنسان، وهذه وإن كانت موضع بحث الشريعة الإسلامية إلا إنها لا تخضع للإلزام القانوني عبر السلطة التنفيذية وأحكام القضاء، بينما تغلف الأحكام التشريعية الملزمة بغلاف من الأخلاق والدين تحفز الفرد للالتزام بتلك القواعد عبر رقابة ذاتية ورغبة خاصة في الالتزام رغبة في الثواب الأخرى.

لقد ظهرت فكرة علمانية القوانين نتيجة لتغيرات اجتماعية وسياسية كبرى شهدتها أوروبا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، شملت صراعات بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع مثل الكنيسة والاقطاعيين والفلاحين⁶⁰، وعلى الرغم من أن المسيحية لم تتعرض للأمور الدنيوية ولم تشمل على مبادئ قانونية واقتصرت على نشر المبادئ الروحية والخلقية، وهو ما مكّن الدول المسيحية بعد الثورة الفرنسية من الأخذ بالعلمانية التي تفصل الدين عن الدولة.⁶¹

فالإسلام لم يكن دينًا فحسب، بل كان دينًا ودولة، فقد جاء بتعاليم دينية وتنظيم جديد للمجتمع اشتمل على مبادئ خلقية وفلسفية وقانونية جديدة. هذه النظم والمبادئ أحدثت انقلابًا خطيرًا في المجتمع العربي سواء من الوجهة الأخلاقية والاجتماعية أم من الوجهة القانونية، وكان نتيجة لذلك أن ألغيت العادات والتقاليد التي تتنافى مع مبادئ الدين الجديد مثل الربا وبعض صور الزواج، وبقيت التقاليد التي لا تتنافى مع الدين ولكنها صارت ضمن منظومته المتكاملة.⁶²

4 تقنين الشريعة الإسلامية وعلاقته بالتفاعلات المتعددة

تعد مجلة الأحكام العدلية هي المدونة القانونية الأبرز في التاريخ الإسلامي، وهي خلاصة تفاعلات متعددة أدت إلى اتخاذ القرار بالتحديث القانوني وفق المذهب الحنفي. لقد عملت الدولة العثمانية على تنظيم بنية وتعاليم فرع مخصوص داخل المذهب الحنفي عن طريق تعيين المفتين وإنشاء هيئات علمية سلطانية ذات طابع هرمي⁶³، واستمر هذا التطور وصولاً إلى مجلة الأحكام العدلية التي تعد واسطة عقد الجهد القانوني والشرعي للدولة العثمانية.

وفي هذا السياق جاءت جذور المجلة عبر اعتماد أصح الأقوال في المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للقضاء في الدولة العثمانية، وهو ما تناسب مع القول بإغلاق باب الاجتهاد، وبرز التفريق في القانون بين الشرعي والعرفي، حيث كان القانون الشرعي يعتمد على الفقه الكلاسيكي، بينما كان القانون العرفي يتعامل مع مستجدات الحياة في إطار أصول الفقه الحنفي وقواعده المستقاة من القرآن والحديث النبوي، وهو ما مكّن الدولة العثمانية من التعامل مع مختلف القضايا الإدارية والتنظيمية في إطار إسلامي.⁶⁴

كانت هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اتخاذ الدولة العثمانية قرارًا بالتوجه نحو التحديث القانوني، والعمل على إصدار تقنين متكامل بدلاً من إحالة القضاة إلى الكتب الفقهية، حيث برزت أسباب مرتبطة بالتفاعلات السياسية ارتبطت بتعاظم النفوذ الأوروبي في القرن التاسع عشر⁶⁵، وكذلك العديد من الأسباب الاقتصادية التي تتعلق بالعلاقات التجارية مع الدول الأوروبية وكذلك المصالح

⁶⁰ J. Harold Berman، *Hukuk ve devrim*، çev. Kivilcim Turanlı (İstanbul: Pinhan, 2020)، 392-393.

⁶¹ أبو طالب، *تاريخ النظم القانونية والاجتماعية*، 177-178.

⁶² أبو طالب، *تاريخ النظم القانونية والاجتماعية*، 162.

⁶³ جاي بوراك، *النشأة الثانية للفقه الإسلامي-المذهب الحنفي في فجر الدولة العثمانية الحديثة*، ترجمة أسامة شفيق - أحمد محمود إبراهيم (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2018)، 287.

⁶⁴ Saffet Köse *İslam Hukukuna Giriş* (İstanbul: hikmetevi, 2018)، 239-240.

⁶⁵ Köse، *İslam Hukukuna Giriş*، 244.

الاقتصادية للرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية⁶⁶، وأسباب تتعلق ببنية النظام القانوني حيث برزت حركة التطور القانوني الأوروبية التي شملت كتابة تقنينات حديثة وحملت فرنسا هذا اللواء وكان لها الريادة في هذا المضمار⁶⁷، وكذلك تطور النظام القضائي العثماني وإقامة عدد من المحاكم الجديدة بناء على الاتفاقيات التي أبرمت مع مختلف الدول⁶⁸، هذه الأسباب وغيرها جعلت من الضروري مواكبتها بالعمل على تحديث قانوني شامل للدولة العثمانية.

كذلك يعتبر مشروع تقنين الشريعة الإسلامية الذي أصدره مجلس الشعب المصري في الفترة بين 1978م و1983م نموذجًا لأثر التفاعلات المختلفة على التقنين، حيث بدأ الأمر بتوجهات مؤسسة الأزهر حولها إلى مشروع تنفيذي الإمام الأكبر عبد الحليم محمود (ت 1978م) شيخ الأزهر في الفترة (1973م - 1978م). لقد كان أهم عمل قام به عبد الحليم محمود عندما تولى أمانة مجمع البحوث الإسلامية - قبل أن يتولى مشيخة الأزهر- كان تشكيل لجان لتقنين الشريعة على المذاهب الأربعة توطئة لعمل تقنين متكامل للشريعة الإسلامية يقوم على الانتقاء من آراء هذه المذاهب، وقد انتهت هذه اللجان من تقنيناتها في المعاملات والحدود لكل مذهب. كذلك أقدم على تكليف المجمع بوضع مشروع دستور إسلامي على النمط الحديث للدساتير وكوّن لجنة لهذا الغرض من كبار العلماء ورجال القانون.⁶⁹

وبالتوازي مع العمل في المشروع العلمي لتقنين أحكام الفقه على المذاهب الأربعة الذي أطلقه في مجمع البحوث الإسلامية، انطلق في حملة لتوعية النخب المصرية وحشد الرأي والتأييد من أجل مشروع التقنين، فألقى عددًا من المحاضرات في نادي القضاة ونقابة المحامين وفي الإذاعة المصرية، يبين فيها المشكلات المترتبة على استيراد القوانين من الأمم الأخرى، وأن لكل أمة ما يناسبها من الأنظمة القانونية وما يصلح أمة من التشريعات قد لا يصلح لغيرها، وكان لحملة التوعية التي قادها أثرًا كبيرًا في التمهيد للخطوة الكبرى التي سينتقل إليها لاحقًا.⁷⁰

وعندما وجدت الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية صدى طيب لدى قطاع واسع من النخب، سارع عبد الحليم محمود فأصدر انتاج اللجنة علمية التي عملت على صياغة أحكام الشريعة في صياغة قانونية تسهل مهمة التطبيق، وراجع ما كتب من المواد ونشره في الصحف، ثم اتصل بأعضاء مجلس الشعب ليجمع نكتلاً إسلاميًا ينادي بتطبيق الشريعة، وأخذ يتعجل دفع المشروع إلى مجلس الشعب سالغًا سبيل الضغط على القيادة السياسية عبر رجال النخبة والرأي العام.⁷¹

لقد كانت خطوات عبد الحليم محمود متدرجة ومرتبطة، حيث توج حراكه بالتوجه إلى رأس السلطة التشريعية ممثلة في رئيس مجلس الشعب ورأس السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس مجلس الوزراء بخطاب يطالبهما بالإسراع في تطبيق الشريعة الإسلامية، ويقول فيه: "... ويقرر الأزهر أن الذين ينشدون العدالة والحرية والعزة والمساواة والعلم والحضارة ومكارم الأخلاق وما إلى ذلك من المثل العليا لن يكونوا جادين في طلبها إن هم عارضوا كلام الله، إذ كيف يزعمون أهدافًا لهم وهم يعارضون الدين الذي

⁶⁶ KÖSE، İslam hukukna giriş، 246.

⁶⁷ KÖSE، İslam hukukna giriş، 245.

⁶⁸ KÖSE، İslam hukukna giriş، 246.

⁶⁹ مجمع البحوث الإسلامية: تاريخه و تطوره (القاهرة: الأزهر، 1983)، 120.

⁷⁰ سعيد عبد الرحمن، مصابيح في رحاب الجامع الأزهر (القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1996)، 19/5.

⁷¹ عبد الرحمن، مصابيح في رحاب الجامع الأزهر، 19/5.

جاء بها وقررها؟! ولقد زينوا للشباب ظلمًا وزورًا أن القرن العشرين لا ينبغي أن يحكم بشريعة نزلت منذ أربعة عشر قرنًا من الزمان".⁷²

لقد أدى هذا الحراك والضغط على المستويات الشعبية والسياسية إلى اتخاذ قرار تاريخي في مجلس الشعب المصري بتاريخ 17 ديسمبر 1978م بتشكيل لجنة خاصة تتولى بحث مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية وتقنينها، وقد منح المجلس اللجنة الإذن في الاستفادة من كافة الدراسات والتقنيات سواء من مصر وخارجها، كما سمح لها بالاستعانة بمن تراه من الخبراء والمختصين في الشريعة الإسلامية والقانون، ولقد انعقدت أولى اجتماعات اللجنة في ذات الشهر، وأتمت أعمالها في أربعين شهرًا في تقنين متكامل تميز باحتضان كل المذاهب الفقهية المعتمدة، الأمر الذي جعل هذا المشروع مميّزًا في نتاجه.⁷³

النتيجة

تتجاوز عملية التقنين مجرد تدوين الأحكام في صيغة آمرة حيث إن التقنين يعبر عن فلسفة الدولة التي تتبناها، حيث إن الاستمداد وطريقة الصياغة ولغتها وآليات الإقرار والتعديل كلها تعد دلالة على توجهها وتصوراتها عن الدين والأخلاق والمجتمع والسياسة، حيث تسعى الدول من خلال القوانين لهندسة المجتمع وتنظيم سلوك الأفراد. وفي هذا السياق تعد النصوص القانونية أداة لقياس التبعية حيث تحرص الدول الاستعمارية على إبقاء الدول التي سبق احتلالها تابعة لها، وبقدر تحرر الدولة من قيود المستعمر يتحرر نظامها القانوني وينعكس ذلك على صياغة القوانين.

من المهم إجراء دراسات متأنية للأحوال الاجتماعية والسياسية وتصور المجتمع عن الدين قبل الشروع في صياغة تقنين جديد للشريعة الإسلامية، حيث إن انفصال التقنينات عن الواقع يدفع بها عن ميدان التطبيق، ويحصرها في جانب الاجتهادات العلمية.

يعد من الضروري توجيه الباحثين والعلماء لإنتاج دراسات فقهية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، ولا تقف عند إعادة إنتاج الفقه التراثي الذي جاء استجابة لمتطلبات عصره، ولا تنفلت منسلخة عن التراث الفقهي العظيم الذي راكمته الأمة الإسلامية عبر علمائها لقرون طويلة. وفي سبيل ذلك لابد من إدماج الدرس الفقهي والدرس القانوني لينتج نموذجًا جديدًا للاجتهاد الفقهي قابلاً للتطبيق في العصر الحالي. لقد كانت النماذج البارزة لتقنين الشريعة الإسلامية نتاج تفاعلات المجتمع والسياسة والدين، ويعود النجاح فيها إلى توفر الإرادة والاستفادة من الظروف المواتية من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق منهجية قانونية معاصرة.

المراجع

- أبو طالب، صوفي. *تاريخ النظم القانونية والاجتماعية*. القاهرة: دار النهضة العربية، 2 الطبعة، 2007.
- البشري، طارق. *الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*. القاهرة: دار الشروق، 1996.
- الخطري، محمد. *تاريخ التشريع الإسلامي*. القاهرة: هيئة كبار العلماء، 2020.
- السري، عبد الودود. *تاريخ الفقه الإسلامي ونظرياته العامة*. بيروت: دار النهضة العربية، 1993.
- السنهوري، عبد الرزاق. *فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية*. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 4 الطبعة، 2000.
- الفتلاوي، صاحب عبيد. *تأريخ القانون*. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
- ألكسي، روبرت. *فلسفة القانون مفهوم القانون وسريانه*. ترجمة كامل السالك. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2 الطبعة، 2013.
- أونوريه، توني. *آراء في القانون*. ترجمة مصطفى رياض. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1998.

⁷² عبد الرحمن، مصباح في رحاب الجامع الأزهر، 21/5.

⁷³ محمد عمارة، تقنين الشريعة الإسلامية في مجلس الشعب (القاهرة: مجلة الأزهر، 2013)، 12.

- بوراك، جاي. *النشأة الثانية للفقہ الإسلامي-المذهب الحنفي في فجر الدولة العثمانية الحديثة*. ترجمة أسامة شفيق - أحمد محمود إبراهيم. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2018.
- جعفر، علي. *تاريخ القوانين*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
- حسين، عزة. *سياسات تقنين الشريعة الإسلامية – النخب المحلية والسلطة الاستعمارية وتشكل الدولة المسلمة*. ترجمة باسل وطفة. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2019.
- ربيع، محمد. *مناهج البحث في العلوم السياسية*. الكويت: مكتبة الفلاح، 1987.
- شلتوت، محمود. *من توجيهات الإسلام*. أبو ظبي: دار الحكماء للنشر، 2019.
- عبد الرحمن، سعيد. *مصابيح في رحاب الجامع الأزهر*. 7 مجلد. القاهرة: الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1996.
- عرفة، محمد. *من حصاد الفكر والثقافة*. أبو ظبي: دار الحكماء للنشر، 2020.
- عمارة، محمد. *تقنين الشريعة الإسلامية في مجلس الشعب*. القاهرة: مجلة الأزهر، 2013.
- غالي، بطرس - عيسى، محمود. *المدخل في علم السياسة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1989.
- قاسم، علي. *مبادئ القانون*. القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2010.
- لويد، دينيس. *فكرة القانون*. ترجمة سليم الصويص. الكويت: عالم المعرفة، 1981.
- منصور، علي. *المدخل للعلوم القانونية والفقہ الإسلامي*. بيروت: دار الفتح، 1971.
- منصور، محمد. *المدخل إلى القانون-القاعدة القانونية*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
- نابلي، بليغ. *الدولة قانون وسياسة*. ترجمة محمد عرب صاصيلا. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2021.
- مجمع البحوث الإسلامية: *تاريخه وتطوره*. القاهرة: الأزهر، 1983.
- Ağırakça, M. Hamidullah. Mısır'da Kanunlaştırma Hareketleri. İstanbul: Akdem Yayınları, 2013.
- Berman, J. Harold. *Hukuk ve Devrim*. çev. Kılıncım Turanlı. İstanbul: Pinhan, 2020.
- Gayretli, Mehmet. *tanzimat'tan cumhuriyet'e kanunlaştırma çalışmaları*. İstanbul: Nizamiye akademi, 2015.
- Köse, Saffet. *İslam Hukukuna Giriş*. İstanbul: Hikmetevi, 11. Baskı., 2018.

Kaynakça

- Abd'ül-Rahmân, Sa'îd, *Meşâbîh fi riḥâbi'l-Câmi'i'l-Ezher*, 7 cilt, Kahire: eş-Şirketü'l-'Arabiyye li'n-Neşr ve't-Tevzi', 1996 .
- Ağırakça, M. Hamidullah. Mısır'da Kanunlaştırma Hareketleri. İstanbul: Akdem Yayınları, 2013.
- Alexy, Robert, *Felsefetü'l-kânûn: Me'nâ'l-kânûn ve sirâyetühû*, çev. Kâmil es-Sâlik, Beyrut: Menşûrâtü'l-Halebî'l-Hukûkiyye, 2. baskı, 2013 .
- Arfe, Muḥammed, *Min ḥaşâdi'l-fikr ve's-şakâfe*, Ebû Zâbi: Dârü'l-Hükemâ' li'n-Neşr, 2020 .
- Berman, J. Harold. *Hukuk ve Devrim*. çev. Kılıncım Turanlı. İstanbul: Pinhan, 2020.
- Burak, Guy, *en-Neş'etü's-sâniyye li'l-fikhi'l-İslâmî: el-Mezhebü'l-Hanefî fî Fecri'd-Devleti'l-'Osmâniyye'l-Hadişe*, çev. Usâme Şefî - Aḥmed Maḥmûd İbrâhîm, Beyrut: Merkezü Nemâ' li'l-Buḥûs ve'd-Dirâsât, 2018 .
- Ca'fer, 'Alî, *Târîḥu'l-kavânîn*, Beyrut: el-Mü'essetü'l-Câmi'iyye li'd-Dirâsât ve'n-Neşr ve't-Tevzi', 1998 .
- Ebû Tâlib, Sûfî, *Târîḥu'n-nuẓumî'l-kânûniyye ve'l-ictimâ'iyye*, Kahire: Dârü'n-Nahda'l-'Arabiyye, 2. baskı, 2007
- el-Beşrî, Târik, *el-Vaẓ'u'l-kânûnî'l-mu'âşır beyne's-şer'i'ati'l-İslâmiyye ve'l-kânûnî'l-vaẓ'î*, Kahire: Dârü's-Şurûk, 1996.
- el-Fettâlâvî, Şâhib 'Ubeyd, *Târîḥu'l-kânûn*, Amman: Mektebetü Dâri's-Sekâfe li'n-Neşri ve't-Tevzi', 1998 .
- el-Ḥudârî, Muḥammed, *Târîḥu't-teşrî'i'l-İslâmî*, Kahire: Hey'etü Kibârî'l-'Ulemâ', 2020 .
- es-Senhûrî, 'Abd'ül-Rezzâk, *Fikhu'l-hilâfe ve tetavvuruhâ li-tuḥbiḥe 'Uşbetü Ümemin Şarkıyye*, Beyrut: Mü'essetü'r-Risâle, 4. baskı, 2000 .
- es-Serîfî, 'Abd'ül-Vedûd, *Târîḥu'l-fikhi'l-İslâmî ve nazariyyâtühü'l-'âmme*, Beyrut: Dârü'n-Nahda'l-'Arabiyye, 1993 .
- Gâli, Buṭrus - 'Îsâ, Maḥmûd, *el-Medḥal fi 'ilmi's-siyâse*, Kahire: Mektebetü'l-Encelu'l-Mışriyye, 1989 .

- Gayretli, Mehmet. tanzimat'tan cumhuriyet'e kanunlaştırma çalışmaları. İstanbul: Nizamiye akademî, 2015.
- Honoré, Tony, *Ârâ' fi'l-kânûn*, çev. Muşţafâ Riyâd, Kahire: Cem'iyetü'n-Neşri'l-Ma'rife ve's-Sekâfe'l-Âlemiyye, 1998 .
- Hüseyin, 'İzzet, Siyâsâtü taknîni's-şer'ati'l-İslâmiyye: en-Nuḥebü'l-meḥalliyye ve's-sultatü'l-ist'imâriyye ve teşekkülü'd-devleti'l-müslime, çev. Bâşil Vâṭfe, Beyrut: e-Şebeketü'l-'Arabiyye li'l-Buḥûs ve'n-Neşr, 2019 .
- Kâsim, 'Alî, *Mebâdi'u'l-kânûn*, Kahire: Dâru'l-Maṭbû'âtî'l-Câmi'iyye, 2010 .
- Köse, Saffet. *İslam Hukukuna Giriş*. İstanbul: Hikmetevi, 11. Baskı 2018.
- Lloyd, Dennis, *Fikretü'l-kânûn*, çev. Selîm aş-Şuvays, Kuveyt: 'Âlemü'l-Ma'rife, 1981 .
- Manşûr, Muḥammed, *el-Medḥal ilâ'l-kânûn: el-Ḳâ'idetu'l-kânûniyye*, Beyrut: Menşûrâtü'l-Ḥalebî'l-Ḥukûkiyye, 2010 .
- Manşûr, 'Alî, *el-Medḥal li'l-'ulûmi'l-kânûniyye ve'l-fikhi'l-İslâmî*, Beyrut: Dârü'l-Feth, 1971 .
- Mecma'ü'l-Buḥûşî'l-İslâmiyye, Târîḥühû ve teṭavvurühû, Kahire: al-Ezher, 1983.
- Nâblî, Belîğ, *ed-Devle: Kânûn ve Siyâse*, çev. Muḥammed 'Arab Şâşîlâ, Dımaşk: el-Hey'etü'l-'Âmme's-Sûriyye li'l-Kitâb, 2021 .
- Rebî, Muḥammed, *Menâhicü'l-baḥş fi'l-'ulûmi's-siyâsiyye*, Kuvveyt: Mektebetü'l-Felâḥ, 1987 .
- Şeltût, Maḥmûd, *Min tevcihâti'l-İslâm*, Ebû Ḥabî: Dâru'l-Ḥükemâ' li'n-Neşr, 2019 .
- Umâre, Muḥammed, *Taknînü's-şer'ati'l-İslâmiyye fi Mecelisi's-Şa'b*, Kahire: Mecelletü'l-Ezher, 2013 .

Araştırmacıların Katkı Oranı Beyanı/ Contribution of Authors

Araştırma tek bir yazar tarafından yürütülmüştür.
The research was conducted by a single author.

Çıkar Çatışması Beyanı / Conflict of Interest

Çalışma kapsamında herhangi bir kurum veya kişi ile çıkar çatışması bulunmamaktadır.
There is no conflict of interest with any institution or person within the scope of the study.

İntihal Politikası Beyanı / Plagiarism Policy

Bu makale iThenticate yazılımıyla taranmıştır. İntihal tespit edilmemiştir.
This article has been scanned by iThenticate. No plagiarism was detected.

Bilimsel Araştırma ve Yayın Etiği Beyanı / Scientific Research and Publication Ethics Statement

Bu çalışmada “Yükseköğretim Kurumları Bilimsel Araştırma ve Yayın Etiği Yönergesi” kapsamında uyulması belirtilen kurallara uyulmuştur.
In this study, the rules stated in the “Higher Education Institutions Scientific Research and Publication Ethics Directive” were followed
